

لجنة النزاهة : تسليمه سيكون عبر الإنترنت

القضاء يصدر مذكرة اعتقال بحق وزير النقل الأسبق لؤي العرس

متابعة / المدى

أعلنت لجنة النزاهة البرلمانية، الخميس، عن صدور مذكرة قبض على وزير النقل الأسبق لؤي العرس على خلفية ملفات فساد، فضلاً عن صدور مذكرة أخرى بحق تاجر عراقي يدعى عمر المشهداني بتهمة عقود وهمية مع وزارتي النفط والكهرباء وتعاملات مشبوهة مع المصارف.

وقال المتحدث باسم لجنة النزاهة النائب جعفر الموسوي إن "محكمة تحقيق النزاهة أصدرت، امس، مذكرة قبض بحق وزير النقل الأسبق لؤي العرس على خلفية ملفات فساد"، مبيناً أنه "ستتم مفاتحة الشرطة الدولية الأنتربول لجلب العرس بهدف التحقيق معه ومحاكمته". وأضاف الموسوي أن "المحكمة أصدرت مذكرة قبض أخرى بحق التاجر العراقي عمر المشهداني بتهمة التعامل مع عقود وهمية مع وزارتي النفط والكهرباء، فضلاً عن تغطيات وتعاملات مشبوهة مع المصارف"، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنها "أصدرت أيضاً أوامر قبض بحق موظفين من مختلف القطاعات في قضايا تتعلق بالفساد".

يذكر أن لؤي العرس، شغل منصب وزير النقل والمواصلات في الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي بعد حل مجلس الحكم في أواخر عام 2003.

وكان رئيس لجنة النزاهة البرلمانية النائب بهاء الأعرجي أكد، في 14 أيار الماضي، كشف ملفات فساد كبيرة وإحالة مسؤولين سابقين إلى النزاهة والمحاكم المختصة ليكُونوا عبءاً للجميع، وفي 25 حزيران الماضي كشفت اللجنة عن وجود ضغوطات سياسية لمنعها من فتح الكثير من ملفات الفساد.

يذكر أن مراقبين يشيرون إلى أن حالات الفساد التي تم رصدها ومحاربتها من قبل هيئة النزاهة، لا تعدى إلغاء القبض على صغار الموظفين أما قضايا الفساد من العيار الثقيل التي تتهم فيها جهات حزبية والمسؤولين الكبار، فمن السير أن تجد طريقها إلى المحاسبة الجدية ليجي العراق بذلك مستمراً للألتمة السنوية من بين الدول الأكثر فساداً في العالم.

طالب النائب المستقل في التحالف الوطني صباح الساعدي، مطلع الشهر الحالي، رئيس الوزراء نوري المالكي

بتنفيذ مذكرة الاعتقال الصادرة بحق وزير الدولة لشؤون مجلس النواب صفاء الدين الصافي، واصفاً رئيس مجلس القضاء الأعلى بـ"الفاقد والفاشل". وقال الساعدي خلال مؤتمر صحفي عقده، في مبنى البرلمان إن "مذكرة الاعتقال الصادرة بحق وزير الدولة صفاء الدين الصافي يجب أن تنفذ"، مبيناً أن "الصافي موجود في المنطقة الخضراء وقرب القصور الرئاسية

برغم أن هيئة النزاهة أرسلت مذكرة الاعتقال إلى رئاسة الوزراء وإلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وطالب الساعدي رئيس الوزراء نوري المالكي والأمانة العامة لمجلس الوزراء بـتنفيذ مذكرة اعتقال الصافي"، واصفاً رئيس مجلس القضاء الأعلى بمدحت المحمود بالفاشل والفاقد، بحسب تعبيره. وأضاف الساعدي أن "المحمود يريد أن يكسب رضا السياسيين،

والذي يخالف رأيه ينقل إلى مناطق ساخنة" داعياً إلى "ثورة لتطهير المؤسسة القضائية". وكان عضو لجنة النزاهة البرلمانية جواد الشهيلي، أعلن خلال مؤتمر صحفي عقده في 18 تموز الحالي أنها صدرت من الادعاء العام في البصرة، وفي حين اعتبر تصريحات عضو لجنة النزاهة بهذا الشأن عارية عن الصحة، أكد أنه أحاط اللجنة بتفاصيل موضوع السمن النباتي وما

بِقضايا فساد إداري ومالي، مؤكداً وجود أدلة تثبت ذلك. ونفى الصافي، في 24 تموز الحالي، صدور مذكرة اعتقال ثانية بحقه من قبل محكمة التمييز بتهمة التورط بقضايا فساد إداري ومالي، مبيناً أنها صدرت من الادعاء العام في البصرة، وفي حين اعتبر تصريحات عضو لجنة النزاهة بهذا الشأن عارية عن الصحة، أكد أنه أحاط اللجنة بتفاصيل موضوع السمن النباتي وما



اتخذته من إجراءات ازماءها. وكانت لجنة النزاهة النيابية كشفت، في 12 تموز الحالي، عن إلغاء أمر الإلقاء القبض الذي صدر بحق وزير الدولة لشؤون مجلس النواب صفاء الدين الصافي نتيجة لـ"ضغوط سياسية"، وفيما اتهمت رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود بـ"الغفل"، اعتبرت أن العراق دولة سياسية وليست دولة قانون. وأعلن عضو لجنة النزاهة النيابية

حضرت خندقاً تحسباً لأي طارئ الجيش العراقي يعاين أحداث سوريا ويأخذ كامل الاحتياطات

متابعة / المدى



مدني بحسب منظمات حقوقية. ويذكر ان الوكيل الإقدم لسوزارة الداخلية قال لـ"المدى" امس الاول انه "لا يوجد دخول للسوريين إلى العراق، وليس لدينا مخيمات ولا يوجد توجه في ذلك إلى العراق، والذين يتواجدون الآن بالقرب من البوكمال والأمناء، وهم قريبون جداً وان دخلوا سوف نعرف بذلك. والأمناء على اللجوء العربي إلى العراق، قليل جداً، وفي البلاد الآن فقط 40 ألف فرد من مختلف الجنسيات (كرد، إيران وتركيا وعرب إيران)، فضلاً عن سوريين وفلسطينيين وثابتة وتسجيل بالنسب العمرية والعمل والشهادات، وحتى بالنسبة للموجودين في مخيم مخور". وكان المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي اعرب عن أمه في أن تستقر الأوضاع في سوريا عقب حصول حركات الاحتجاج في

الأسبوع الماضي كانت كبيرة جداً. ولدنياً من بداية شهر تموز (يوليو) إلى يومنا هذا مصادمات يومية تزيد على خمس الي ست مصادمات وخاصة في القاطع الذي اشترت اليه في شمال جبل سنجان حيث تكثرت عمليات التهريب والتسلل". ويبلغ طول الحدود العراقية السورية 1114 كيلومترا وربما يكون تأبينها تحدياً كبيراً حيث لا يزيد عدد الأفراد الذين يتولون حراستها على 7000 جندي. ولكن العميد اسماعيل يقول إن الأوضاع قد تحسّن مع توقع وصول دعم أرسله الجيش العراقي وعمليات الاستطلاع الجوي التي تضطلع بها الولايات المتحدة. أعادت سوريا امس الاول الاربعاء فتح معبر حدودي مع العراق بعد أن أغلقته الشهر الماضي إثر محاصرة قوات الأمن والجيش بألباتة الثقيلة دمشق. وقال العميد حقي اسماعيل أمير حرس الحدود بالمنطقة الغربية بالحقيقة عمليات التهريب في

الشاعر، بحسب القانون، يخص كياناً سياسياً مكوّناً من شخص واحد فيخصص المقعد إلى مرشح آخر من كيان سياسي آخر حصل على الحد الأدنى من عدد الأصوات المقرر الحصول عليها على المقعد. وينص قانون استبدال أعضاء مجلس النواب العراقي والذي صدر في 18 أيلول 2007، على أن عضوية النائب تنتهي عند تسلمه منصباً في رئاسة الدولة أو في مجلس الوزراء أو أي منصب حكومي آخر، وعند الوفاة أو في حال قبول الاستقالة أو الإقالة من مجلس النواب، أو صدور حكم قضائي بات بحق العضو بجنائية وفقاً لأحكام الدستور، وفي حال الإصابة بمرض أو عوق أو عجز يمنع العضو من أداء مهامه في المجلس طيلة فترة الإنعقاد ويثبت ذلك بالطرق الأصولية.

وكانت المحكمة الاتحادية سحبت امس الاول عضوية النائب جواد البولاني، فيما قررت إلغاء قرار مجلس النواب القاضي بإعفاء عضو مجلس مفوضية الانتخابات إياد الكتاني من منصبه. وقال المتحدث باسم المجلس عبد الستار البيرقدار في تصريحات صحفية أمس، إن "المحكمة الاتحادية العليا قررت إلغاء قرار مجلس النواب القاضي بإعفاء عضو مجلس المفوضية العليا للانتخابات إياد الكتاني، من منصبه"، معتبراً أن "ما اسند للكتاني لا يتعلق بمخالفة مهنية وفق أحكام القانون رقم 11 لسنة 2007". يذكر أن تقارير صحفية قد أشارت إلى أن عضو مجلس المفوضية إياد الكتاني قد عين زوجته بمكان مهم في المفوضية، بالإضافة إلى أنه تم بقضايا فساد إداري وأثار البيرقدار إلى أن "البولاني شغل مقعداً مخصصاً لمحافظة صلاح الدين، وهو من مرشحي بغداد، لذا فإن عضويته غير صحيحة".

وصوت البرلمان في (26 كانون أول 2011) على رئيس كتلة وحدة العراق جواد البولاني كعضو بمجلس النواب خلفاً للنائب علي الصجري عضو الكتلة عن محافظة صلاح الدين، الأمر الذي عده أهالي محافظة صلاح الدين مخالفة دستورية، فيما دعا الصجري رئيس البرلمان أسامة النجيفي إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان حق المحافظة في المقاعد التعويضية. وأكد مقدم الطعن بعضوية النائب جواد البولاني، امس الاول الاربعاء، انه سيشتغل المقعد بعد إنهاء عضوية البولاني كونها من محافظة صلاح الدين، متوقفاً حسم موضوع ترشيحه للمنصب خلال الأسبوع المقبل بعد وصول كتاب المحكمة الاتحادية لمجلس النواب.

اتهمت رئيس البرلمان بالتجاوز على الدستور

البيضاء تطالب باسترجاع مقعد "البطيخ" وتهاد باستجواب النجيفي

بغداد / المدى

هددت كتلة العراقية البيضاء بزعماء حسن العلوي، الخميس، برفع دعوى قضائية ضد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي لمنحه مقعد جمال البطيخ لنائب من القائمة العراقية، مؤكدة سعيها لاستجواب النجيفي لتجاوزه على قرار الترشيح، فيما أشارت إلى أن رئيس البرلمان لم ينتظر رد المحكمة الاتحادية بشأن إعادة المقعد لجمال البطيخ بعد شمول وزارته بقرار الترشيح.

وقال رئيس كتلة العراقية البيضاء في البرلمان قتيبة الجبوري خلال مؤتمر صحفي عقده بمبنى مجلس النواب، إن "رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي استدعى نهاية جلسة البرلمان ليوم امس الاول الاربعاء، أحد أعضاء القائمة العراقية عمار حسن عبد علي، وأمره بترديد القسم بدلا عن النائب السابق عن العراقية البيضاء الذي تولى منصب وزير الدولة لشؤون العشائر جمال البطيخ"، مؤكداً أن "ترديد القسم لم يكن ضمن جدول أعمال الجلسة".

وأضاف الجبوري أن رئيس البرلمان تجاوز على الفقرة الثانية من قرار الترشيح بمنحه مقعداً من حصة العراقية البيضاء إلى القائمة العراقية" مشيراً إلى أن "النجيفي تعامل مع القضية بانتقائية ومن دون علم نوابه، ولم ينتظر رد المحكمة الاتحادية على الاستفسار الذي قدمته الكتل بشأن إعادة المقعد لجمال البطيخ بعد شمول وزارته بقرار الترشيق".

وتابع الجبوري أن "كتلة العراقية البيضاء ستجتمع لتوقيع لاستجواب النجيفي بشأن تلك القضية"، مهدداً برفع دعوى قضائية ضد النجيفي، بحسب قوله.

وكان مجلس النواب العراقي، صادق في 13 من شباط الماضي، على جمال البطيخ كوزير دولة لشؤون العشائر. وقرر مجلس القضاء الأعلى، امس الاول الاربعاء (10 آب 2011)، إلغاء قرار مجلس النواب على صحة عضوية جواد البولاني، مبيناً أن المصادفة على عضوية الأخير غير صحيحة. ويحدد القانون العراقي آلية شغل المقعد الشاغر بطريقة مفادها أنه إذا كان المقعد الشاغر ضمن القائمة التعويضية التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من القائمة التعويضية للكيان السياسي المعني، أما إذا كان المقعد الشاغر ضمن مقاعد المحافظة التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من الكتلة التي ينتمي إليها العضو المستوفى بالاستعداد ضمن قائمة المحافظة وفي حالة استنفاد أسماء المرشحين في محافظة ما، فعلى الكيان المعني تقديم اسم مرشح آخر على أن يكون من بين من رشحتهم الكيان ضمن القائمة الانتخابية في محافظة أخرى ومن الذين سبق للمفوضية أن صادقت على ترشيحهم، وفي حال كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط أن يحل محلها امرأة إلا إذا كان ذلك مؤثراً على الحد الأدنى لتمثيل النساء بالمجلس، أما إذا كان المقعد